الفصل الأول

مدخل إلي الدراسة

- **مقدمة.**

أولا: الاهتمامات المعرفية للدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية.

ثالثا: تحديد مشكلة الدراسة.

رابعا: المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة.

- **ملخص الفصل.**

obeikandl.com

- **مقدمة :**

يتناول الفصل الأول مدخل إلي الدراسة العلمية وهي الديمقراطية الاجتماعية كآتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، وسوف يتناول الباحث في هذا الفصل الاهتمامات المعرفية للدراسة، وقراءات تاريخية لتطور تلك التوجهات النظرية المختلفة حول الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، وأيضا يتناول الفصل الأول الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية، وتم تقسيم الدراسات السابقة إلي محورين رئيسيين، المحور الأول يتناول الدراسات السابقة المتصلة بالديمقراطية الاجتماعية، والمحور الثاني يتناول الدراسات السابقة المرتبطة بصنع السياسة الاجتماعية في مصر، ثم نتناول بعد ذلك تحديد مشكلة الدراسة، ويتم تحديد مشكلة الدراسة في ضوء التوجهات النظرية المختلفة التي يتم استعراضها، وأيضا في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، ثم نستعرض المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة، وفي نهاية هذا الفصل سوف نوضح أهداف الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نصل لتأريخ تأصيلي لتطور الأساسيات للأدبيات النظرية التي تحدد الأصول النظرية للدراسة، والدراسات السابقة التي تطرقت لمتغيرات الدراسة الحالية سواء كانت ترتبط بمتغيرات الديمقراطية الاجتماعية أو متغيرات صنع السياسة الاجتماعية، ومن خلال هذا الفصل أيضا سوف يحدد الباحث ويقوم بصياغة مشكلة الدراسة الحالية، ويبرر اختياره لتلك المشكلة البحثية في ضوء المبررات الموضوعية للدراسة، بالإضافة إلي تحديد الأهداف التي تسعي الدراسة لتحقيقها.

وسوف يتناول الباحث في الفصل التالي المفهومات الأساسية التي تتناولها متغيرات الدراسة، وفي الفصل الذي يليه سوف نستكمل تلك الأجزاء النظرية بتناول الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه عالمي جديد، هذا بالإضافة إلي الفصل الرابع الذي يتناول صنع السياسة الاجتماعية بين خصوصية المجتمعات وعالمية النماذج، وبهذا الفصل الحالي سنبدأ هذا الجزء النظري المتكامل باعتباره الإطار النظري للدراسة.

أولا: الاهتمامات المعرفية للدراسة:

لقد أدي سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية إلى صعود أيديولوجيات جديدة زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأمريكي الياباني الأصل عن "نهاية التاريخ" غير أن هذه النظرية- بالرغم من كل الدور الفكري الذي أحدثته- ثبت ضعفها الفكري، تحت ضغط التحولات السياسية سريعة الإيقاع التي تحدث في البلاد الغربية الرأسمالية، وأبرزها بزوغ إيديولوجية سياسة جديدة هي "الطريق الثالث"، تحاول التأليف الخلاق بين إيجابيات بعض التوجهات الاشتراكية، وأبرزها اعتبارات عدالة التوزيع، وحركية بعض النزعات الرأسمالية وأهمها التركيز على الحافز الفردي كأساس للتقدم وبزوغ "الطريق الثالث" باعتبارها أيديولوجية جديدة صاحبة ظواهر تكاد أن تكون بالغة الحيرة في مجال صعود النظريات السياسية"، أما المنابع الفكرية الحقيقية التي ارتوت منها فكرة الطريق الثالث فهي مع تعديلات قليلة "الكينزية" الأولي في الثلاثينات "والكينزية الجديدة أو تراث دولة الرفاهية في الستينات، لكن أقرب هذه المنابع وأكثرها تأثيراً هي فلسفة "اقتصاد السوق الاجتماعي" التي ابتكرها "الألمان" غداة الحرب الثانية، وظل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني قابضاً على جمرتها طوال ما ينيف على أربعة عقود، وهي توليفة مكونة من قوي السوق الحرة، وتدخل الدولة الكبير لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة.[١]

ولكل دولة إيديولوجيتها ومعتقداتها الخاصة بها، وقد تشترك بعض الدول في اعتناق ذات الإيديولوجية، وتمثل الإيديولوجية المناخ الذي تولد فيه السياسة الاجتماعية، بل بالأولوية كافة السياسات التي تتبناها الدولة للخروج من مشكلاتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تؤثر تلك الاتجاهات الإيديولوجية علي قيم ومعتقدات وأفكار المجتمع ومن ثم علي برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية، فمن خلال تلك الأفكار والاتجاهات الإيديولوجية، يتحدد ادوار كل من الإفراد والدولة والمجتمع ومؤسساته ومن ثم يتم تشكيل السياسات بكافة أنواعها[٢]، وفي التسعينات أثار عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بل Daniel Bell "[٥] الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسية بكتاباته عن نهاية الأيديولوجية، ومنذ ذلك الحين قامت مناظرات شتى حول الموضوع بين مؤيد ومعارض، وإن كان يمكن رد أصول الموضوع إلى المعركة الفكرية الكبرى التي كانت دائرة بين الشيوعية والرأسمالية إبان الحرب الباردة لقد كانت هذه المناظرة حول الأيديولوجية ونهايتها[٣]، وتتعدد المداخل الإيديولوجية بتعدد الحقب السياسية والقيادات ومنها:[٤]

١- الإيديولوجية المحافظة.

---

(١) محمد زكي أبو النصر: البحث عن هوية، علي الطريق الثالث، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٤، ص(١٩).

(٢) احمد عبد الفتاح ناجي :**سياسة الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢، ص(٩٧).

● **دانيال بل**، عالم اجتماع أمريكي يهودي، وُلد في نيويورك، وفي عام ١٩٦٠ ظهرت نهاية الأيديولوجية وهو كتاب مجموعة من المقالات كتبها عبر عدة سنوات.

(٣) السيد يسين :الطريق الثالث - أيديولوجية سياسية جديدة ، جريدة الأهرام، متاح بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢م، الساعة ٤.٣٠، علي http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219340&eid=448

(٤) احمد عبد الفتاح ناجي :**مرجع سبق ذكره**، ص ص (١٠٠-١٠٢).

٢- الإيديولوجية الاشتراكية.
٣- الإيديولوجية الليبرالية.
٤- الإيديولوجية الليبرالية الجديدة.
٥- إيديولوجية المحافظين الجدد.
٦- إيديولوجية اليمين الجديد.
٧- إيديولوجية العمل الجديد.
٨- إيديولوجية الطريق الثالث.

ولقد شاهد ملايين البشر ندوة فكرية هامة على شاشة التليفزيون في بث مباشر أذاعته محطة "CNN" وكانت الندوة عن الطريق الثالث، شارك فيها الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون **Bill Clinton**"(•).

ورئيس الوزراء البريطاني " توني بلير **Tony Blair** "(•*)، ومجموعة من رؤساء الوزارة في بعض الدول الأوروبية منها إيطاليا والبرتغال وغيرها، عقدت الندوة في كلية الحقوق بجامعة نيويورك، وقد تحدث كل من " كلينتون وبلير" عن الطريق الثالث باعتبارها أيديولوجية المستقبل، والتي تستحق أن تطبق على المستوى الكوني، وأضاف "السيد يسين" وهو من الاجتماعيين المصريين، أنه يعتبر المنظر الأول للطريق الثالث في بريطانيا هو عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير "أنتوني غيدنز Antony gender"(•**)، والذي ألف كتابا عام ١٩٨٩ عنوانه الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، سرعان ما ترجم هذا الكتاب إلى عشرات اللغات، وفى نفس الوقت اصدر " توني بلير" كتابا موجزا عنوانه الطريق الثالث سياسات جديدة للقرن الجديد نشرته الجمعية الفابية عام ١٩٨٩.(١)

ويُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة إلى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته، وأنه طريق يحتاج لمقدمات للتمهيد والتهيئة للسير في ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة، وإن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية في الدول النامية لضعف رأس المال الوطني ومساهماته في التنمية وتحسين نوعية الحياة وأفرز الواقع العالمي من خلال المتغيرات

• **ويليام جيفرسون كلينتون** (١٩ أغسطس ١٩٤٦)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠١ ، يعد ثالث أصغر رئيس للولايات المتحدة بعد تيودور روزفلت وجون كينيدي، تولى الرئاسة بعد نهاية الحرب الباردة، وهو زوج وزيرة الخارجية السابقة الأمريكية والمرشحة السابقة لانتخابات الرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون.

• * **توني بلير (Tony Blair)** سياسي بريطاني ولد في إدنبرة، اسكتلندا (٦ مايو ١٩٥٣)، من حزب العمال عضو مجلس العموم (البرلمان)، و كان رئيس وزراء المملكة المتحدة ٣ مرات من ١٩٩٧ إلي ٢٠٠٧.

• ** **أنتوني غيدنز أو البارون غيدنز** (ولد في لندن في ١٨ يناير ١٩٣٨) عالم اجتماع إنجليزي معاصر، اشتهر لوضعه نظرية الهيكلة (Theory of structuration) سنة ١٩٨٤، كما عرف بنظرته الكلانية، يعد غيدنز أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، نشر ما لا يقل عن ٣٤ كتابًا، ترجمت إلى ما لا يقل عن ٢٩ لغة، من مؤلفاته "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية".

(١) السيد يسين: الطريق الثالث - أيديولوجية سياسية جديدة، **مرجع سبق ذكره.**

العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة، إن البشرية بحاجة لاجتهادات للبحث عن طريق صياغة أطر فكرية جديدة ملائمة تحدد نهج البشر في التعامل مع البيئة والثورة المعلوماتية[١]، ويمكن القول بأن فكر الطريق الثالث يبدأ بتناول ودراسة أفكار الديمقراطية الاشتراكية الجديدة، كما يأتي أيضا تعبيرا عن تطور سياسي مبنيا علي أفكار اليسار بحيث يميل أكثر للوسط أو تقربا لما عرف باليمين الجديد، ويركز الطريق الثالث علي القيم الاجتماعية كالمساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء علي التمييز.

والطريق الثالث ليس مجرد نظرية جديدة تحاول التأليف بين إيجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل هي حركة سياسية نشطة، تقوم بالدور الفاعل فيها حكومات غربية عديدة، استطاعت أن تصل الأحزاب التي كونت وتبنت تلك الحركات إلي السلطة من خلال الانتخابات العامة، ومن ثم فالطريق الثالث ليس حركة فكرية بل حركة سياسية نشطة، وإذا تأملنا فلسفة الطريق الثالث لأدركنا أنها ليست فقط محاولة للتوفيق بين الأيديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية، ولكنها كانت أهم من ذلك، وأيديولوجية الطريق الثالث تقدم صورة بالغة الحداثة للمجتمع الإنساني الذي يراد تشكيله في القرن الحادي والعشرين، بناءً على صياغة مفاهيم جديدة، ونظريات مستحدثة، تعيد تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال تحقيق نوع من التوازن بين الحقوق والواجبات، واستكشاف الخريطة الفكرية، حيث أن الطريق الثالث هو من أهم الاتجاهات الفكرية والسياسية الحديثة التي بدأت تجتاح العالم لتعيد صياغة دور الدولة ومسئوليتها في إقامة مجتمع يسوده أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، ويسعي من أجل حياة أفضل للفئات العريضة فيه سواء المتوسطة أو الفقيرة.

وبني "غيدنز" أفكاره للطريق الثالث على عدد من المبادئ ومن أهمها:[٢]

١- التزام الحكومات بكفالة تكافؤ الفرص.

٢- تمكين الناس ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.

٣- رفض سياسة النبذ والتمييز والاستبعاد.

٤- إعادة بناء النظام الدولي على أسس عادلة يسودها التعاون في العلاقات الدولية.

إلا أن جوهر هذا الطريق كان إضافة البعد الاجتماعي إلى الرأسمالية، بحيث تتخلى عن توحشها وتضيف إليها العدالة الاجتماعية التي كانت قد تخلت عنها الحكومات حين أطلقت العنان لآليات السوق لتفترس الفقراء والمهمشين، ولا يمكن إحداث التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة في غياب الديمقراطية باعتبارها أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية، ومثلت أفكار الطريق الثالث حالة عامة في الغرب في التسعينيات، حيث اعتنقها الرئيس الأمريكي "كلينتون" ورئيس الوزراء البريطاني السابق "توني بلير"، وأدت إلى عودة الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم في ١٥ دولة أوروبية بعد أن جمعت بين الاشتراكية وأفكار الطريق الثالث أي حرية السوق، وعودة

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: **الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل، ٢٠٠٣.

(٢) **المرجع السابق.**

الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن رياح الطريق الثالث لم تصمد في الغرب عقب صعود المحافظين الجدد لحكم الولايات المتحدة لمدة ثمان سنوات، وعاد العالم أكثر يمينية عن ذي قبل.

وظهرت فكرة الطريق الثالث لأول مرة عام (١٩٣٦م) على يد الكاتب السويدي أركوس شايلد "Arquis Child" وكأنه طريق الوسط بين مفهوم الليبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الماركسية، كأسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي، وتتبع جاذبية هذا المفهوم من كونه لا يتبني السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيديولوجيات، وعلى الرغم من أن الاشتراكية الثورية لم تحظ بأي قبول داخل الولايات المتحدة، فإن القيم والمثل الاشتراكية خاصة قيمة "العدل الاجتماعي" تغلغلت بشكل قوي في توجهات "الديمقراطيين" و"الليبراليين" و"اليساريين" على حد سواء، كما لا يخفي على معظم المفكرين حقيقة إصابة المجتمعات الأوروبية، والمجتمع الأمريكي بخسائر جراء تطبيق الأفكار الليبرالية.(١)

وتعتمد الديمقراطية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ والتي تتمثل فيما يلي: (٢)

١- الحريات: وهذه غير مقتصرة على الحريات الفردية مثل النظام الليبرالي الكلاسيكي ولكن الحريات الجماعية مثل حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز، والتخلص من سطوة أصحاب وسائل الإنتاج، والنفوذ السياسي.

٢- المساواة والعدالة الاجتماعية: ولا يقتصر ذلك على المساواة أمام القانون، بل أيضا العدالة والمساواة في التنمية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتساوي في الفرص المتاحة أمام الجميع بدون تمييز.

٣- التضامن الاجتماعي: وهذا يعني الوحدة والإحساس والتعاطف مع ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة ومحاولة تحقيق العدالة للجميع.

٤- الديمقراطية وحقوق الإنسان: تتضمن الديمقراطية حقوقا وواجبات ولكن أهم هدف لها هو ضمان الحقوق المتساوية لكل المواطنين من مختلف الأصول والأعراق والأفكار السياسية وتمتع المواطنين بحق الاختيار ما بين نظريات وبدائل مختلفة ومتعددة، ولقد ساعد النمو الديمقراطي في العالم على تحريك قضايا العدالة والمساواة، فالعمل السياسي يعرف على أنه ممارسة الفرد الراشد ذكراً أو أنثى لحقوقه وواجباته السياسية التي يحددها وينظم أساليبها ويرعى طرائق إنفاذها الدستور والقانون.(٣)

٥- السلام عنصر أساسي للعيش المشترك ويجب أن يكون مبنيا على نظام سياسي واقتصادي دولي يحترم سيادة الدول والتحرر ومنع التسلح، ويمكن الإطلاع على المزيد من هذه المبادئ في الإعلان العالمي للديمقراطية الاجتماعية ١٩٨٩، ومن الواضح أن الديمقراطية الاجتماعية تمثل بديلا أكثر جاذبية لتحقيق الليبرالية السياسية والعدالة الاجتماعية معا، والحرص على المصالح

---

(١) محمد زكي أبو النصر: **مرجع سبق ذكره**، ص (٢٠).

(٢) محمد احمد إسماعيل : **الديمقراطية ودور القوي النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ص(١٢١- ١٢٣).

(٣) إبراهيم أحمد النمكى: **المشاركة السياسية للمرأة المصرية (الواقع والمأمول) المنتدى الفكري الثاني (المرأة والمشاركة السياسية)**، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠، ص(٨٢).

الوطنية كما أن هذا النظام يحتفظ بكل المبادئ العظيمة لحقوق الإنسان، وركزت نتائج دراسة رشا محمود السيد محمود ٢٠١١ علي أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تمثل خطرا قوميا يهدد البشر علي اختلاف طبقاتهم وفئاتهم ويؤدي إلي تعدد المطالب والاحتياجات الفئوية والتي تعكس عدم تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة فئات المجتمع.(١)

كما جاءت نظرية سبينوزا Spinoza وبعد عدة قرون ولت ومضت يأتي الفيلسوف الهولندي سبينوزا برتش Spinoza Baruch وهو أول من وضع نظرية علمية للديمقراطية الحديثة، واستطاع أن يلقي الضوء الكامل علي مبادئها الأساسية بتأكيد السيادة الشعبية والحرية التي تتضمنها، ووفقا لتلك النظرية تكون الديمقراطية النظام الأكثر تطابقا مع الطبيعة، الأقل ابتعادا عن الحرية التي تعترف بها الطبيعة لكل فرد، في هذه الحالة وفي الواقع لا احد يحول حقه الطبيعي إلي أخر، واعتبرت النظرية أن الحرية والمساواة موضوعان علي قدم المساواة في ذات الإطار ولا ينفكان عن بعضهما في النظرية الديمقراطية.

وتؤكد الشواهد أن الدول الأوروبية نجحت في تطوير وتأسيس «الليبرالية الاجتماعية» (أو ما يطلق عليها الديمقراطية الاجتماعية) التي تعنى بالعدالة الاجتماعية وتسعى للحد من الاستغلال والقهر والفقر، وهو نموذج يختلف تماماً عن نموذج الرأسمالية النيوليبرالية في أمريكا التي تطورت بعد فشل الاقتصاد المطلق غير المقيد، إذ تسبب في الثلاثينيات من القرن الماضي في تداعيات سلبية كثيرة كانتشار الفقر واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتدني أوضاع الطبقة العمالية والبطالة، الأمر الذي أدى إلى الركود الاقتصادي الشهير في عام ١٩٢٩، ليطور الليبراليون بعد ذلك المفهوم الليبرالي الاقتصادي لإدراكهم أهمية الرقابة الحكومية الضابطة للاقتصاد في ضمان الحد الأدنى من الرفاه والمساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال الدمج بين فلسفتي الرأسمالية والاشتراكية، الأمر الذي يجنب تطرف كلتا النظريتين اللتين طبقتا بشكل صرف فلم تحققا الأمن والعدل الاجتماعي ولم تخففا من المعاناة الإنسانية ذلك هو الطريق الوسط (الطريق الثالث) لفلسفة «الليبرالية الاجتماعية» التي تتبناها الدول الأوروبية والتي تسمى أيضاً بالديمقراطية الاجتماعية، التي يعاد الاعتبار لها اليوم في أمريكا بعد الأزمة المالية الشهيرة، وإذا كان من درس مستفاد من التجارب الاقتصادية التاريخية التي أثبتت سقوط الرأسمالية بشكلها المتوحش، كما أكدت انهيار الاشتراكية بشكلها الشمولي المستبد، أن «الليبرالية الاجتماعية» جاءت لتعالج اختلال النظريتين لتوازن بين تنافسية القطاع الخاص وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قوانين الحد الأدنى من الأجور والتأمين الصحي والتعليمي والمساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل ورعاية الطفولة وكبار السن والمحتاجين وغيرهم، وإن الليبرالية الاجتماعية فلسفة أخلاقية تتمحور حول الإنسان وحقوقه، ولها إرث تاريخي من النضال من أجل استقلال الإنسان وعتقه من الثقافات الشمولية وتحريره من الاستبداد والقهر والطغيان، فلا يمكن

---

(١) رشا محمود السيد محمود: **تحقيق التكامل بين تنمية الوعي المجتمعي والعدالة الاجتماعية من خلال تفعيل دور إعلانات التوعية**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس، ٢٠١١.

أن تستقيم الديمقراطية دون قيم التعددية والتسامح والحريات السياسية والمدنية وحرية الاعتقاد والتي لولا الفلاسفة الليبراليون لما تأسس على أثرها «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».[١]

ولذلك يجب التفرقة بين المنظورات الأخرى في السياسات الاجتماعية وخاصة في مجال الرعاية، وذلك بصرف النظر عن الطبقة والتقسيم الطبقي والمدخل الليبرالي الذي يقوم على نظام دولة الرعاية وخاصة في التأمين الاجتماعي، وتمثل الديمقراطية الاجتماعية والمداخل الأخرى كالدعم والعدالة لكافة المواطنين، ولذلك فان الطريق الثالث ليس بجديد واليمين الجديد يقدم السياسة الاجتماعية من منظورات هامة في الخدمة الاجتماعية ولكن يجب دعم العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، لأن كلاهما يخدم نفس الهدف، ولذلك يكون التركيز على زيادة وعى المجتمع.[٢]

والديمقراطية الاجتماعية أيديولوجية سياسية رسميا لديها هدف، وتسعي لإقامة الديمقراطية الاشتراكية من خلال الأساليب التدريجية والإصلاحية[٣]، وأن ما هو جديد في "الطريق الثالث" هي إدراك مجموعة مختلفة من المخاطر يجب أن تقوم الدولة بمساعدة الأفراد على حماية أنفسهم منها، كما أن الهدف منها أيضا كان هو حماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الطبيعة ودورة الحياة والمخاطر التي لا يمكن تجنبها وتتعرض لها الإنسانية ككل، والطريق الثالث ينظر للمخاطر التي تهدد المواطنين على أنها تنشأ من مصادر مختلفة حيث أن مهمة الدولة هي إغلاق الفجوة بين القدرات الإنسانية الكامنة للأفراد وبين الإنجازات الإنسانية، وبين ما هم عليه الآن وما يستطيعوا أن يكونوا عليه مستقبلاً، والنوع الثاني من المخاطر كما حددها "الطريق الثالث" هو المخاطر التي تنشأ من أفعال الأفراد الآخرين خاصة غير المسئولين منهم أو غير الاجتماعيين.

والسياسة الاجتماعية تعد مجالا من مجالات العمل للسياسات العامة للدولة تختص بالنظم الاجتماعية ووسائل أساليب تدعيمها وتطويرها بصورة متكاملة مع مجالات العمل السياسي الأخرى مثل (اقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية) لتأكيد الهوية الذاتية لنظام الحكم وتحقيق غاياته وإستراتيجيته العامة في إشباع الحاجات التي تتضمن استمرارية المجتمع وبقائه أو تطويره وتغييره.[٤]، وتعتمد السياسة الاجتماعية علي ركائز أساسية في صنعها تتحدد فيما يلي:[٥]

---

(١) طلعت مصطفي السروجي: العدالة الاجتماعية شرط أم نتيجة، قراءة في ثلاثية السياسة الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، ورقة عمل منشورة، **المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرون**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، الفيوم، ٢٠١٤.

(٢) طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤.، ص:(٥٥).

(3) Busky, Donald F. **Democratic Socialism: A Global Survey**, Westport, Connecticut, USA: Greenwood Publishing Group, 2000, gnc., p. (8).

(٤) عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية** ، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص:(٢٤٦).

(٥) طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية الجديدة ،مرجع سبق ذكره،** ص:(٢١).

أ- الشرائع السماوية: وتعد الركيزة الأولي الأساسية، فالتراث الديني زاخر بالدعوة إلي الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، والتكافل الاجتماعي، والحقوق والواجبات وغيرها من الموجهات والأهداف التي تسعي السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

ب- مواثيق العمل الوطني: وتتعدد هذه المواثيق مثل الميثاق و وورقة أكتوبر، وبرامج الأحزاب وتعد منهجا أساسيا يساهم في صنع السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من أهداف، وأساليب العمل واستراتيجياته وتكتيكاته، توجه السياسة الاجتماعية لتحقيق الأهداف بأساليب عمل محددة.

ج- المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية : وتحدد الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة متضمنا العديد من المواد التي تركز علي حقوق الإنسان في الحرية والكرامة وعدم التميز والمساواة، وحرية التنقل، وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع، وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات، والحق في التعليم، ومستوي من المعيشة كاف للمحافظة علي الصحة والرفاهية له ولأسرته، وإعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ متضمنا في مواده حماية الطفل من الإهمال والقسوة، وحق التعليم الإجباري المجاني، والتمتع بمزايا الأمن الاجتماعي وميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في مارس ١٩٧١ مرتكزا علي المساواة والعدالة ومشاركة المرأة والتكافل الاجتماعي والأسرة والقيم الروحية والاجتماعية .

د- التشريعات القوانين: وهي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شئون حياته وأساليب استمرارية المجتمع، وتساهم في تحقيق العدالة، وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي ومواجهة الثغرات والمعوقات، وتحديد آليات التنفيذ وهي أكثر مرونة ويمكن تغيرها مع أي تغيرات تطرأ في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية، ورغم تدخل الدولة واضطلاعها بدور رئيسي في الرعاية الاجتماعية في مختلف المجتمعات إلا انه في ظل الاختلاف الإيديولوجي للمجتمعات الإنسانية ظهرت عدة اتجاهات أساسية للرعاية الاجتماعية هي:[١]

١- الاتجاه التفاعلي العلاجي Residual Approach :

ينظر للرعاية الاجتماعية في ظل هذا الاتجاه باعتبارها بناء مؤقت لمساعدة الأبنية الطبيعية (النظام الأسري والاقتصادي) إذا ما فشل هذين النظامين كمصدرين لتوفير وإشباع حاجات الفرد، وتتحدد خدمات المؤسسات الاجتماعية في ضوء هذا المفهوم كاستجابة لمشكلة معينة ومن هنا تركز الرعاية الاجتماعية علي بعض الفئات المحتاجه في المجتمع باعتبار الرعاية الاجتماعية بديلا مؤقتا لمساعدة هذه الفئات.

٢- الاتجاه المؤسسي التحليلي Institutional Approach :

(١) طلعت مصطفي السروجي، رياض حمزاوي : **سياسات الرعاية الاجتماعية و الحاجات الإنسانية**، دبي، دار القلم، ١٩٩٧، ص ص: (٤٧-٤٨).

ينظر للرعاية الاجتماعية علي أنها نظام اجتماعي لايقل أهمية عن غيره من الأنظمة ويعد نسق منظم للخدمات تعبر عنه مؤسسات اجتماعية في جميع المستويات لها ادوار طبيعية وشرعية يتضح من خلالها مسئولية الحكومة لمقابلة وإشباع حاجات أفراد المجتمع.

٣- الطريق الثالث The Third Way :

وهو اتجاه حديث يحاول الجمع بين مزايا النظام الرأسمالي، وتقليص الآثار الاجتماعية المترتبة علي هذا النظام من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية ،وفي أطار ذلك فانه يضم عدة قيم أهمها: المساواة في الفرص وليس الناتج ، والحرية الشخصية والسياسية، المسئولية الفردية والمجتمعية حيث أن الالتزام بالحقوق الاجتماعية والتضامن الاجتماعي أساس العدالة، والديمقراطية، والتمكين، والإعانة في حالة الحاجة الحقيقية.(١)

ثانيا: الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية:

سوف يتناول الباحث الدراسات العلمية العربية أو الأجنبية المرتبطة بالدراسة الحالية وبصفة خاصة الدراسات التي طبقت في الدول التي تهتم بالديمقراطية الاجتماعية في الواقع الفعلي وكجزء تأصيلي في صنع السياسة الاجتماعية، وقد يكون التركيز الغالب علي الدراسات العربية لتقارب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطبيعة وظروف المجتمع المصري.

وسوف يتناول الباحث الدراسات السابقة من خلال محورين أساسيين وهما المحور الأول الذي يتناول الدراسات المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية، والمحور الثاني الذي يتناول الدراسات المرتبطة بصنع السياسة الاجتماعية وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وتناول الباحث الدراسات السابقة في ضوء المحورين السابق ذكرهما وذلك لتغطية المتغيرات الرئيسية للدراسة، ومحاولة الإلمام وعرض الدراسات المرتبطة بالدراسة الحالية والتي يمكن الاستفادة منها في توجيه الدراسة الحالية.

وسوف يتم تناول الباحث للدراسات السابقة في المحورين الرئيسين للدراسات السابقة طبقا للتسلسل الزمني التصاعدي وفقا للحدود الزمنية لكل دراسة، حتي نتمكن من التركيز علي تطور تلك الدراسات في تناولها للمتغيرات الرئيسية للدراسة الحالية.

المحور الأول: الدراسات المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية:.

- دراسة (عبد الودود مكروم، ٢٠٠٠)(٢):.

وتناولت الدراسة ثقافة الديمقراطية كمدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، وتري الدراسة أن المجتمع العربي في حاجة إلي إعادة النظر في كثير من المفاهيم السائدة حول التنمية والثقافة وآليات المشاركة الجماهيرية، فلا ينبغي النظر إلي التنمية المعاصرة

---

(١) طلعت مصطفي السروجي : **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة** ، مرجع سبق ذكره، ص :(٥٩).

(٢) عبد الودود مكروم : ثقافة الديمقراطية : مدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي، بحث منشور، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، ع ٤٢، يناير ٢٠٠٠.

علـي أنهـا مجـرد أنشـطة التحـديث بالوسـائل الاقتصـادية التكنولوجيـة المألوفـة لتحقيـق رفاهيـة اقتصادية ومستوي معيشي أفضل للمواطنين، وذلك لان معايير قياس التنمية البشرية قد تجاوزت ذلك، ولم تعد اغني المجتمعات هي أكثرها تحقيقا للتنمية، ومن ثم فان الحاجة إلي تحقيق أهداف التنمية الشاملة تتطلب إحداث تغييرات هيكلية ضرورية في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية لتوفير الضمانات اللازمة لتحقيق أفضل مساهمات ممكنة تعبر عن مشاركة المواطنين لانجاز عمل نهضوي شامل ومتميز في عالم يتغير بسرعة فائقة، ولا تتحقق هذه المشاركة الايجابية في النهضـة أو تنميـة المجتمـع إلا إذا تـوفرت سـمات حيويـة لانسـاق القيم والاتجاهـات والمعتقدات السياسية التي تساعد علي تفاعل النظام السياسي مع مواطنيه ودفع المواطن ذاتيا للمشاركة في العملية التنموية بكافة أشكالها ومجالاتها.

- دراسة (أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم، ٢٠١١)[١]:.

وهـدفت الدراسـة إلـي التأصـيل التـاريخي والفلسـفي لفكـرة الديمقراطيـة، وقسـمت الدراسـة الموضـوع إلـى قسـمين: فـي القسـم الأول تناولـت الأصـل التـاريخي لفكـرة الديمقراطيـة فـي أثينـا باعتبارها مهد الديمقراطية، وتناولت الدراسة التأصيل الفلسفي لفكرة الديمقراطية وتناولت أيضا فلسفة الإغريق والعقد الاجتماعي بالإضافة إلى الوضع في الفكر السياسي الحديث، وفي القسم الثاني: تناولت الدراسة الوضع في مصر ومدى معرفة النظام الديمقراطي، والى أين وصل الأمر فيهـا، وأوضـحت الدراسـة أن الديمقراطيـة فـي مصـر تحظـي باهتمـام الكثيـرين، مـن أفـراد ودول ومنظمـات إقليميـة ودوليـة، حتـى أصـبح مـن العسـير تحديـد أي المفـاهيم والمبـادئ تـدعمها الديمقراطيـة وأيـا منهـا ترفضـها، فمـا مـن قـرار أو إجـراء اتخـذ إلا وأعلـن مسـؤولية إنـه تطبيـق للديمقراطية، لذلك وجب البحث عن الأساس التاريخي لهذه الفكرة التي طالما حلم بها الأفراد وسعوا لتحقيقها، وهذا ما كشفته الدراسة عن أهمية دراسة التأصيل التاريخي للديمقراطية في أثينا، حيث عكست الدراسة مدى تعاون أفراد المجتمع كافة من أجل تحقيق ما يؤمنون به من مبادئ.

- دراسة (مروة محمد عبد المنعم بكر، ٢٠١١)[٢]:.

اتجهت الدراسة إلى التعرف عن مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة النمو الديمقراطي، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح بنية المجتمع المدني وإسهامات منظمات المجتمع المدني في تدشين عملية التحول الديمقراطي في مصر، وكذلك معرفة تأثير الإطار الدولي للمجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني في مصر وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي من ناحية، والأطر القانونية والتشريعية والأبعاد السياسية

---

(١) أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم: **التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية : دراسة تاريخية فلسفية مقارن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم تاريخ قانون، ٢٠١١.

(٢) مروة محمد عبد المنعم بكر : **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٧**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١.

والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور منظمات المجتمع المدني، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها: إن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فلا يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي، كما أن المجتمع المدني يشكل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية، إلا أن المجتمع المدني كان له دور محدوداً في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مصر، واتضح ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، وتعتبر التعددية السياسية أهم عناصر التحول الديمقراطي وبدونها يظل النظام السياسي القائم غير ديمقراطي، وأثبتت الدراسة صحة الفرضية التي سعت إلى اختبارها حيث تبين أن هناك ارتباطاً بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، وقدرتها على التأثير على النظام من أجل خلق بيئة مواتية لإتمام عملية التحول الديمقراطي، وقد ثبت ذلك في دراسة الحالة المصرية، بل أن تطور الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، جاء نتيجة لحركات الرفض الاجتماعي والسياسي والتي ساعدها حالة الاحتقان الموجودة لدى غالبية الشعب المصري، ولم نجد دوراً فاعلاً في الثورة لمنظمات المجتمع المدني التقليدية كالأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والاتحادات وغير ذلك من مؤسسات كانت تعد هي قوى المجتمع المدني في مصر، وهذا من وجهة نظر دراسة مروة محمد ٢٠١١م.

- دراسة (محمد الشربيني جبر محمد داود، ٢٠١١)[١]:.

وهدفت الدراسة التعرف على دور ديمقراطية الصفوة المتمثلة في أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة، في القيام بدورها لتحقيق أهداف التنمية والتحديث، مع التركيز على بعض القضايا المرتبطة بالتنمية والتحديث لدى ديمقراطية الصفوة، ودور الطبقات الاجتماعية في تطور ديمقراطية الصفوة، وكان منهج الدراسة وأدواتها: الأسلوب الوصفي، كما اعتمدت الدراسة علي عدة أدوات هي: (استمارة الاستبيان – المقابلة المتعمقة – الملاحظة – دراسة الحالة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها زيادة الوعي السياسي بما يفيد عملية التنمية والتحديث، وفعالية دور المرأة في العمل السياسي والمشاركة وملائمة لكافة أنماط المشاركة السياسية، وأن النظام الانتخابي المتبع في انتخابات المجلس الشعبي المحلي الأخير المتمثل في نظام القوائم النسبية سمح بزيادة تمثيل المرأة وفرضها على الساحة السياسية في ظل ثقافة المجتمع الذكرى وحفاظاً على كرامة المرأة واحترامها، وضعف الخبرة نتيجة تدني مستوى ممارسة النشاط السياسي وبالتالي عدم وضوح رؤية المجتمع لمشاركة المرأة السياسية، وفعالية دور أعضاء المجلس الشعبي المحلي والجهود الملموسة لهم، وتتمثل في وجود الأحزاب السياسية والجهود التي تبذل في الخدمات الأساسية للمواطن.

---

(١) محمد الشربيني جبر محمد داود: **تحليل سوسيولوجي لدور ديمقراطية الصفوة في تحقيق أهداف التنمية والتحديث دراسة ميدانية على أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصورة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١.

- دراسة (عمير يحيي الفرا، ٢٠١٢)[١]:.

تناولت الدراسة تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، حيث أوضحت الدراسة أهمية الديمقراطية كنظام للحكم والذي أثبت جدواه عالميا، كما أوضحت الدراسة أن من أهم مقومات الديمقراطية الحرية، كحرية الوطن وحرية المواطن، فلا يمكن لوطن أو لمواطن غير حر خاضع للاحتلال أن يؤسس نظاما ديمقراطيا حرا، فالاستعمار هو نقيض الحرية، بالتالي فهو نقيض الديمقراطية، وحاولت الدراسة تحديد العلاقة بين وجود الاحتلال في دولة ما وإمكانية الدولة المحتلة من تجربتها لبناء ديمقراطية، ومحاولتها لبناء نظام سياسي خاص بها، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة انه لا تستطيع الدولة المحتلة بناء الديمقراطية.

- دراسة (أسامة محمد محمد صالح، ٢٠١٢)[٢]:.

تناولت محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية من بين أكثر من أربعة عشر متغيرا مستقلا اختبرت الدراسة علاقتها بالديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل النماذج في تفسير تباين دول العالم الإسلامي في مدى تحقيقها للديمقراطية خلال خمس سنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) يتكون من متغيرين هما نصيب ما تسهم به صادرات المواد الأولية في الدخل القومي (علاقة عكسية)، ومدى استعداد الشعوب للتضحية من أجل الديمقراطية (علاقة طردية).

- دراسة (دانه على العنزي، ٢٠١٣)[٣]:.

وموضوعها عن أثر الديمقراطية على الأمن القومي دراسة حالة الكويت، تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الديمقراطية والأمن القومي في الكويت، بهدف استجلاء أثر الأولى على الثانية، وكان التساؤل الرئيسي للدراسة يدور حول ما هو أثر الديمقراطية على الأمن القومي في الكويت؟ ولقد اعتمدت الدراسة على نموذج المدخلات والمخرجات كمنهجية للبحث، وقد قسمت الدراسة إلي أربع فصول رئيسية، ولقد توصلت الدراسة إلي أن الديمقراطية يمتد أثرها إلى مختلف جوانب الأمن القومي بداية من الجانب العسكري ومرورا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والدولي انتهاء بالجانب القيمي.

- دراسة (أبو المعاطى مصطفى أبو المعاطى، ٢٠١٣)[٤]:.

عالجت الدراسة موضوع الحماية الجنائية للديمقراطية من خلال فصل تمهيدي وقسمين تحدث في القسم الأول عن الأحكام العامة للحماية الجنائية للانتخابات في كل من مصر وفرنسا، وفي القسم الثاني تناولت الدراسة الحماية الجنائية لمرحلة إجراء الانتخابات في مصر وفرنسا، و قد استهدفت الدراسة التوصل إلى قانون عقوبات انتخابي ينظم جميع الانتخابات في

---

(١) عمير يحيي الفرا : **تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال دراسة الحالة الفلسطينية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

(٢) أسامة محمد محمد صالح : **محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.

(٣) دانه علي العنزي: **أثر الديمقراطية علي الأمن القومي، الكويت دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

(٤) أبو المعاطى مصطفي أبو المعاطى مصطفي: **الحماية الجنائية للديمقراطية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، ٢٠١٣.

مصر نظرا لتضارب الأحكام، وتعدد التشريعات التي تنظم الانتخابات، وتوصلت الدراسة الي قانون جنائي لحماية الديمقراطية بصفة عامة وقانون عقوبات انتخابي بصفة خاصة، ويري الباحث انه تم استصدار مجموعة من القوانين لتنظيم الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤م، والمقرر انعقاده في عام ٢٠١٥م، وهي شاملة لكل الإجراءات الانتخابية من بداية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات إلي إعلان النتيجة.

- دراسة (إيمان عليوة علام علي، ٢٠١٤)[١]:.

هدفت الدراسة إلي التعرف على حائزي القوة داخل التنظيم البيروقراطي، والوقوف على الخصائص المميزة لهم، والتعرف على أهم التوجهات القيمية والسياسية لأعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي والتعرف على الطرق التي يستخدمها أعضاء بناء القوة داخل التنظيم في ممارسة قوتهم وترجمتها إلى ضغوط فعلية لتحقيق أهدافهم من تلك الممارسة، ومحاولة التوصل إلى تقييم الممارسات، وكانت تساؤلات الدراسة ما أهم التوجهات القيمية والسياسية لأعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية: ما هي درجة التوجه نحو الديمقراطية لدى أعضاء بناء القوة؟ وما درجة التوجه نحو العدالة لدى أعضاء بناء القوة؟ وما درجة التوجه نحو الثقة لدى أعضاء بناء القوة؟ وما هي أهم ممارسات أعضاء بناء القوة داخل التنظيم البيروقراطي؟ وحققت الدراسة أهدافها وأجابت علي تساؤلاتها، وتوصلت إلي أن هناك توجهات قيمية وسياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية.

- دراسة (لطفي فاروق طه زعزع، ٢٠١٤)[٢]:.

عن قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، واستهدفت الدراسة استخراج قيم الديمقراطية المتضمنة في الكتابات الثقافية، والتي اقتصرت حدودها على المقالات الأسبوعية لخمسة من الكتاب المهتمين بالشأن المصري، الصادرة بعد ثورة ٢٥ يناير، وعلى امتداد عامي ٢٠١١و ٢٠١٢ م، مستخدمة أسلوب تحليل المحتوى، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

- كشف تحليل محتوى الكتابات الثقافية عن مجموعة من قيم الديمقراطية لم تكن مدرجة في أداة التحليل، وشملت هذه الفئة ثماني قيم : الديمقراطية – الاستقلال – التوافق – النقد – الوحدة الوطنية – الثقة – الرقابة – تحمل المسئولية.
- على مستوى الفئات الثلاثة، جاءت " قيم الديمقراطية السياسية في المركز الأول، بينما وردت " قيم الديمقراطية الاجتماعية " في المركز الثاني، في حين شغلت " قيم الديمقراطية العامة " المركز الثالث والأخير.

---

(١) إيمان عليوة علام علي : **التوجهات القيمية السياسية لبناء القوة في التنظيمات البيروقراطية وممارساتها:**دراسة ميدانية على عينة من تنظيمات الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٤.

(٢) لطفي فاروق طه زعزع : **قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١٤.

- تحليل الدراسات التي تناولت الديمقراطية الاجتماعية:

- من خلال تحليل دراسة (**عبد الودود مكروم، ٢٠٠٠**) يري الباحث أن الدراسة تناولت ثقافة الديمقراطية كمدخل لتحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي.

- من خلال تحليل دراسة (**أحمد على عبد الحي إبراهيم ديهوم، ٢٠١١**) يري الباحث أن الدراسة هدفت إلي التوصل لمعرفة التأصيل التاريخي والفلسفي لفكرة الديمقراطية، وذلك بغرض تحديد المفاهيم والمبادئ التي تقبلها الديمقراطية، وأيا منها ترفضها.

- من خلال تحليل دراسة (**مروة محمد عبد المنعم بكر، ٢٠١١**) يري الباحث أن الدراسة اتجهت إلى التعرف علي مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة التحول الديمقراطي، وأن هناك علاقة تأثير وتأثر بينهما.

- من خلال تحليل دراسة (**محمد الشربيني جبر محمد داود، ٢٠١١**) يري الباحث أن الدراسة هدفت إلي التعرف على دور ديمقراطية الصفوة المتمثلة في أعضاء المجلس الشعبي المحلي بمدينة المنصور، في القيام بدورها لتحقيق أهداف التنمية والتحديث.

- من خلال تحليل دراسة (**عمير يحيي الفرا، ٢٠١٢**) يري الباحث أن الدراسة كانت عن تجربة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والتي أوضحت صعوبة بناء الديمقراطية في ظل الاحتلال.

- من خلال تحليل دراسة (**أسامة محمد محمد صالح، ٢٠١٢**) يري الباحث أن الدراسة تناولت محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية، والتي أشارت إلي أن هناك علاقة بين وجود الديمقراطية ومدي استعداد الشعوب للتضحية.

- من خلال تحليل دراسة (**دانه على العنزي، ٢٠١٣**) يري الباحث أن الدراسة ركزت علي أثر الديمقراطية على الأمن القومي، والتي أوضحت أن تأثيرها يستند علي جوانب الأمن القومي العسكري والاقتصادي والاجتماعي والدولي انتهاء بالجانب القومي.

- من خلال تحليل دراسة (**أبو المعاطى مصطفى أبو المعاطى مصطفي، ٢٠١٣**) يري الباحث أن الدراسة عالجت الحماية الجنائية للديمقراطية، حيث أكدت علي ضرورة استصدار العديد من التشريعات التي من شأنها تحقيق الديمقراطية.

- من خلال تحليل دراسة (**إيمان عليوة علام علي، ٢٠١٤**) يري الباحث أن الدراسة هدفت إلى التعرف على حائزي القوة داخل التنظيم البيروقراطي، وتحديد خصائصهم والطرق التي يستخدمونها لممارسة قوتهم وترجمتها إلي ضغوط فعلية لتحقيق أهدافهم.

- من خلال تحليل دراسة (**لطفي فاروق طه زعزع، ٢٠١٤**) يري الباحث أن الدراسة استعرضت قيم الديمقراطية في الكتابات الثقافية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث استعرضتها في قيم الديمقراطية، والوحدة الوطنية، وتحمل المسئولية، كما أوضحت أن قيم الديمقراطية السياسية جاءت في المركز الأول ثم قيم الديمقراطية الاجتماعية في المركز الثاني.

المحور الثاني: دراسات تناولت صنع السياسة الاجتماعية في مصر:.

- دراسة (بسيوني إبراهيم حمادة ، ١٩٩٥)[١]:.

هدفت الدراسة التعرف علي العلاقة بين استخدام الجمهور المصري لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وأكدت نتائج الدراسة على غياب الدور وفقدان الفاعلية لوسائل الإعلام المصرية في علاقتها بالمشاركة السياسية، كما أنها توصلت إلى مؤشرات أكدت على أن للمكانة الاقتصادية الاجتماعية اثر في محدودية المشاركة السياسية في مصر، وهذا بطبعه يؤكد أهمية المكانة الاجتماعية وتأثيرها على المشاركة السياسية، وهذا يعنى انه إذا تم الارتقاء بالمكانة الاجتماعية، يتم الارتقاء بالمشاركة السياسية، وأكدت الدراسة أيضا علي غياب دور الإعلام في تحقيق المشاركة السياسية.

- دراسة (أماني قنديل،١٩٩٦م)[٢]:.

هدفت الدراسة التعرف على فاعلية دور نقابة الأطباء في صنع سياسات الرعاية الصحية في مصر في الفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥)، وقد توصلت إلى أن هناك دورا هاما للنقابة كأحد منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات الصحية وبخاصة قضايا التامين الصحي وخصخصة الخدمات الصحية والتعليم الطبي، وتوضح الدراسة أن النقابات لها دور هاما في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

- دراسة (طلعت مصطفى السروجي ،٢٠٠٤)[٣]:.

تناولت هذه الدراسة عدد من القضايا المرتبطة بسياسة رعاية كبار السن أهمها المتغيرات الحاسمة في صنع سياسة رعاية كبار السن والتي تتمثل في المشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني في صنع سياسة رعاية كبار السن، وحقوق كبار السن والتي يجب تحديدها من خلال التزامات المجتمع تجاه كبير السن، والتشريعات المرتبطة برعاية كبار السن والمشكلات والقضايا المرتبطة بظروف وأوضاع كبير السن، ثم تناول ركائز صنع سياسة رعاية كبار السن وهى :- – الأديان السماوية – الدستور – القوانين والتشريعات – الأعراف و القيم المجتمعية – منظمات سياسية وتشريعية منتخبة – وزارات حكومية خاصة بتنفيذ السياسة – برامج ومشروعات خدمية مرتبطة بحاجات ومشكلات وقضايا كبار السن.

- دراسة (علاء الزغل ،٢٠٠٥م)[٤]:.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد الوسائل التي تستخدمها اللجان الخدمية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد مجالات اهتمام سياسات الرعاية الاجتماعية باللجان الخدمية في

---

(١) بسيوني إبراهيم حمادة : **استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥.

(٢) أماني قنديل : **الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر** (دراسة حالة لنقابة الاطباء١٩٨٤ – ١٩٩٥) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،١٩٩٦.

(٣) طلعت مصطفى السروجي : نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية رعاية المسنين نموذجا، بحث منشور، **للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم،٢٠٠٢.

(٤) علاء الزغل : **إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ،٢٠٠٥ .

مصر وأساليب تنفيذها، وتحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في تحديد أولويات القضايا والمشكلات المجتمعية وإعادة صياغة أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية أو تعديلها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، كما أثبتت وجود علاقة طردية بين تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومتابعة تنفيذ هذه السياسات.

- دراسة (حسن مصطفى حسن ،٢٠٠٥)[١]:.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وقد توصلت تلك الدراسة إلى تعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، وتؤكد الدراسة على الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري، كما انه توجد عوامل تؤثر ايجابيا في شراكة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

- دراسة (على محمود محمد، ٢٠٠٧م)[٢]:.

هدفت الدراسة إلي التعرف على دور الجمعيات الأهلية في عملية صنع السياسات البيئية وقد توصلت إلى انه كلما زاد التحول الديمقراطي تزايد دور الجمعيات الأهلية في صنع السياسات البيئية، وضرورة تعديل القوانين لمنح الفرصة لزيادة مشاركة تلك الجمعيات في صنع السياسات البيئية، وتناقش الدراسة دور جماعات المصالح والجمعيات الأهلية في عملية صنع السياسة، وتؤكد على أهمية توافر المناخ الديمقراطي لنجاح عملية صنع السياسات والتي من ضمنها سياسات الرعاية الاجتماعية وذلك لتحقيق الصالح العام للمجتمع.

- دراسة (حازم مطر، ٢٠١٢)[٣]:.

هدفت الدراسة إلي تحديد درجة التباين بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، والتعرف علي رؤية الشباب الجامعي للديمقراطية وحرية الرأي، وتكافؤ القوي الاجتماعية والفرص المتاحة في المجتمع المصري، وكانت دراسة وصفية، ومنهجها المسح الاجتماعي بالعينة، وأداتها أداة قياس اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية، وكانت أهم نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية معنوية بين المتغيرات الديموغرافية للشباب الجامعي واتجاهاتهم نحو العدالة الاجتماعية، وتوجد فروق دالة إحصائيا عند مستويات الدلالة المتعارف عليها بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية طبقا لنوع الدراسة، وانه توجد فروق دالة معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها بين اتجاهات الشباب الجامعي

---

(١) حسن مصطفى حسن ، **منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعه حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٥.

(٢) على محمود محمد : **دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في مصر "دراسة حالة السياسة البديلة"** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية سياسة واقتصاد ، ٢٠٠٧.

(٣) حازم مطر : **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٢.

نحو العدالة الاجتماعية طبقا لمحل الإقامة (ريف – حضر)، وانه يوجد تباين دال إحصائيا بين مجموعات الشباب الجامعي(الأعلى دخلا– متوسط الدخل– الأقل دخلا) في اتجاههم نحو العدالة الاجتماعية، وانه توجد علاقة طردية معنوية بين العدالة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة في المجتمع المصري، وانه توجد علاقة طردية معنوية بين اتجاهات الشباب الجامعي و متغيرات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة في المجتمع المصري.

– تحليل الدراسات التي تناولت صنع السياسة الاجتماعية في مصر:

– من خلال تحليل **دراسة (بسيوني إبراهيم حمادة ، ١٩٩٥)** تبين أن الدراسة سعت إلى معرفة العلاقة بين استخدام الجمهور المصري لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وأكدت نتائج الدراسة على غياب الدور وضعف الفاعلية لوسائل الإعلام في علاقتها بالمشاركة السياسية.

– من خلال تحليل **دراسة (أماني قنديل،١٩٩٦م)** اتضح أن الدراسة هدفت إلى التعرف على فاعلية دور نقابة الأطباء في صنع سياسات الرعاية الصحية في مصر في الفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥)، وقد توصلت إلى أن هناك دور هام للنقابة في صنع السياسات الصحية وبخاصة قضايا التامين الصحي وخصخصة الخدمات الصحية والتعليم الطبي، وتوضح الدراسة أن النقابات لها دور هاما في صنع سياسات الرعاية.

– من خلال تحليل **دراسة (طلعت مصطفى السروجي ،٢٠٠٤)** اتضح أن الدراسة تناولت عدد من القضايا المرتبطة بسياسة رعاية كبار السن أهمها المتغيرات الحاسمة في صنع سياسة رعاية كبار السن، وأكدت الدراسة علي أن الأديان السماوية والدستور من أهم ركائز السياسة الاجتماعية.

– من خلال تحليل **دراسة (علاء الزغل ،٢٠٠٥م)** تبين أن الدراسة هدفت إلى تحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديد الوسائل التي تستخدمها اللجان الخدمية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد مساهمات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري في تحديد أولويات القضايا والمشكلات المجتمعية وإعادة صياغة أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية أو تعديلها، وأشارت الدراسة إلي أن تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية ومتابعة تنفيذ تلك السياسات يجعل لتلك اللجان إسهاما بدرجة كبيرة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

– من خلال تحليل **دراسة (حسن مصطفى حسن ،٢٠٠٥)** واتضح أن الدراسة هدفت إلى تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على شراكة المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، والتي أوضحت الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

– من خلال تحليل **دراسة (على محمود محمد، ٢٠٠٧م)** تبين أن الدراسة هدفت إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في عملية صنع السياسات البيئية وقد توصلت إلى انه كلما زاد

التحول الديمقراطي تزايد دور الجمعيات الأهلية في صنع السياسات البيئية، وأشارت نتائج الدراسة إلي ضرورة توافر المناخ الديمقراطي لنجاح عملية صنع السياسات.

– من خلال تحليل **دراسة (حازم مطر، ٢٠١٢)** تبين أن الدراسة هدفت إلي تحديد درجة التباين بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، وتحديد رؤية الشباب الجامعي نحو العدالة في توزيع الخدمات، والعدالة في توزيع الدخول، والمساواة في الحقوق والواجبات، والتعرف علي رؤية الشباب الجامعي للديمقراطية وحرية الرأي، وتكافؤ القوي الاجتماعية والفرص المتاحة في المجتمع المصري.

ثالثا: تحديد مشكلة الدراسة:

تشهد الساحة السياسية في مصر، منذ عدة سنوات وعلى مختلف الأوساط مناقشات وحوارات حول ماهية السبل التي من شأنها تعزيز الديمقراطية وتعميقها على نحو يجسد بصورة موضوعية وبعيدا عن شكلية مبدأ التعددية السياسية ويتيح في الوقت ذاته الفرصة الحقيقة لمختلف القوى الوطنية للقيام بدورها في المجتمع مع المؤسسات والأجهزة الحكومية.(١)

وتعتبر السياسة الاجتماعية هي الجانب التطبيقي لأيديولوجية المجتمع، كما أن التخطيط الاجتماعي ببرامجه ومشروعاته الجانب التنفيذي لسياسات الرعاية الاجتماعية، ولذا فمن الأهمية تحديد البناء الأيديولوجي للمجتمع الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة للرعاية الاجتماعية وخدماتها، ويمثل البناء والإطار الأيديولوجي في المجتمع أفكار الأغلبية والتي تعتبر أسساً تقوم عليها العلاقات والتفاعلات والنظم المجتمعية، كما أن الأيديولوجية تدعم بالممارسة التي تعتبر انعكاسا للأيديولوجية، والأيديولوجية بذلك يجب أن يكون لها ممارساتها ومدلولاتها في الواقع الذي بدوره يحدد الأيديولوجية، ويحدد البناء الأيديولوجي للمجتمع عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في الأهداف الاجتماعية بعيدة المدى ومجالات العمل واتجاهاته باعتبارها إطاراً لحل المشكلات القائمة في المجتمع ومقابلة الحاجات، وتحسين نوعية الحياة والتي يحدد على أساسها اختيارات وبدائل التدخل في الواقع الاجتماعي(٢)، والديمقراطية الاجتماعية باعتبارها منهج سياسي للقضاء على الاستغلال، وتدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما نادي به كارل ماركس وانجلز فهي تنادي بإشباع الحاجات الأساسية ومقاومة الاستغلال وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، فدراسة الديمقراطية الاجتماعية في ظل التحولات السياسية والديمقراطية التي يمر بها المجتمع المصري، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية، من خلال تحليل السياسة الاجتماعية القائمة بالفعل، **ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:**– ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية؟ **وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:**–

– ما واقع الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟

---

(١) احمد الرشيدي : **الإصلاح الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع**، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١،ص (١٣).

(٢) طلعت مصطفي السروجي:**السياسة الاجتماعية في أطار المتغيرات العالمية**،مرجع سبق ذكره، ص(١٣٢).

– ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع المصري؟
– ما أساليب ممارسة الديمقراطية الاجتماعية عند صنع السياسة الاجتماعية؟

رابعا: المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة:

١– أن إيديولوجية الطريق الثالث لا تنمو إلا في ظل الديمقراطية الاجتماعية، كما أكد علي ذلك أنتوني جيدنز(١)، ومن أهم مبادئ الديمقراطية الاجتماعية العدالة في المشاركة والتفاعلات، والدفاع عن الفقراء والضعفاء، وحل الصراعات الاجتماعية بطرق تفاوضية، والمساواة والمواطنة، التنمية المستدامة، وتفعيل دور المجتمع المدني وتعظيمه، وطرح واقتراح السياسات البديلة.

٢– تسعي الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات المجتمع، ويتضمن ذلك صنع السياسة الاجتماعية التي توجه برامج وخطط التنمية إلى مسارها الهادف، وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية تحتاج إلي مناخ ديمقراطي سليم.

٣– نتيجة للظروف والتغييرات الحالية التي يمر به المجتمع المصري، فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في تقويم ما تتبناه الدولة من سياسات ومنها السياسة الاجتماعية، وصنع سياسات رعاية اجتماعية في ظل متغيرات الديمقراطية الاجتماعية.

٤– مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية في المقام الأول والأخير، اهتمامها الأساسي هو رعاية الإنسان رعاية كاملة، وتستمد المهنة شرعيتها من ركائز السياسة الاجتماعية التي تنص على احترام الإنسان واحترام حقوقه بما يتفق مع توجهات الديمقراطية الاجتماعية.

٥– التخطيط الاجتماعي يهتم بدراسة القضايا القومية ويرسم الاستراتيجيات ويساعد في صناعة الخطط القومية، ويسهم في صناعة السياسة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية بالمجتمع.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :–

١. تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر من خلال الواقع الميداني.
٢. تحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية.
٣. الوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية.
٤. اقتراح تصور تخطيطي للديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر.
٥. التوصل لرؤية أستشرافية لصنع السياسة الاجتماعية في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية في مصر.

---

(١) أنتوني جيدنز :**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ، محمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة العلوم الاجتماعية،٢٠١٠م.

- ملخص الفصل:

تناول الفصل الأول دراسة الديمقراطية الاجتماعية كاتجاه في صنع السياسة الاجتماعية في مصر، الاهتمامات المعرفية للدراسة من خلال عرض إطار نظري حول الديمقراطية الاجتماعية والطريق الثالث وبداية ظهور المصطلح، ثم تناول الباحث الدراسات السابقة والحاجة إلي الدراسة الحالية، من خلال محورين رئيسيين، وكان المحور الأول يتناول الدراسات المرتبطة بالديمقراطية الاجتماعية، والمحور الثاني كان يتناول الدراسات المتصلة بصنع السياسة الاجتماعية، وقام الباحث بتحليل تلك الدراسات واستنتاج دلالات مرتبطة بالدراسة الحالية واستخدام تلك الاستنتاجات في توجيه الدراسة الحالية، ثم تناول الباحث تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها وتم صياغة مشكلة الدراسة في هذا التساؤل الرئيسي وهو ما طبيعة العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية وصنع السياسة الاجتماعية في مصر؟ ثم تناول الباحث المبررات الموضوعية لاختيار مشكلة الدراسة، وتلك المبررات كانت مبررات مجتمعية ومبررات مهنية ومبررات تخصصية، وأخيرا تناول الباحث أهداف الدراسة، وكانت ثلاث أهداف رئيسية للدراسة وهي تحديد ماهية الديمقراطية الاجتماعية وأساليب تحقيقها ومسئولية تحقيقها عند صانعي السياسة الاجتماعية في مصر، وتحديد درجة التباين بين صنع السياسة الاجتماعية في ظل الديمقراطية الاجتماعية وفي ظل غياب الديمقراطية الاجتماعية، والوصول إلي مجموعة من المرتكزات التي يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر في ظل مناخ الديمقراطية الاجتماعية، وتم تحقيق أهداف الفصل الأول بشكل شبه كامل، وتغطية جميع النقاط الرئيسة والفرعية للفصل الأول، وسوف يستكمل الباحث ذلك في الفصول التالية التي تظهر الصورة كاملة أمام القارئ.

obeikandl.com